Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1251-1262
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.62

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Measuring the Impact of Financial Dominance Indicators on Education Spending During the Period (2004–2022)*

Muhannad khamis[(1)], Abd Heba noori Hussein[(2)]
University of Fallujah - College of Administration and Economics[(1),(2)]
(1) Muhannad-khamis@uofallujah.edu.iq (2) Cae.h2328@uofallugahedu.iq

Key words:
Financial dominance, education spending, public expenditures, Iraq.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	18 ***Nov***. 2024
Accepted	11 ***Dec***. 2024
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Heba noori Hussein
University of Fallujah

Abstract:

The research aims to measure the impact of financial dominance indicators (public expenditures, public budget, public debt) and education spending in Iraq during the study period. The researcher employed a quantitative (econometric) approach within the framework of economic and financial theories, literature, and studies to test the research hypothesis using the ARDL model. This was done to analyze the relationship between financial dominance indicators and education spending in Iraq during the period (2004–2022), using quarterly data for the same duration. The findings confirmed the hypothesis upon which the research was built, indicating an unbalanced relationship between financial dominance indicators (public expenditures, public budget, and public debt) and education spending in the Iraqi economy during the period (2004–2022). The study concluded with several recommendations, the most important of which is increasing spending on education at various levels and types by providing necessary educational supplies and advanced scientific technologies needed by educational institutions. Additionally, increasing the number of scientific staff can contribute to higher production and productivity, ultimately leading to an increase in GDP. This is due to the education sector's significance as it provides skilled and efficient labor, achieving human development.

*The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1251-1262
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.62

قياس أثر مؤشرات الهيمنة المالية في الانفاق على التعليم للمدة (2004-2022)*

أ.م.د. مهند خميس عبد
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الفلوجة
hannad-khamis@uofallujah.edu.iq

الباحثة: هبة نوري حسين
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الفلوجة
Cae.h2328@uofallugahedu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس أثر مؤشرات الهيمنة المالية (النفقات العامة –الموازنة العامة –الدين العام) والانفاق على التعليم في العراق خلال مدة البحث، تنطلق فرضية البحث ان هناك علاقة غير متوازنة بين مؤشرات الهيمنة المالية (النفقات العامة –الموازنة العامة –الدين العام) والانفاق على التعليم في العراق، لتحقيق أهداف البحث واثبات فرضياته اعتمد الباحث على الاسلوب الكمي (القياسي) في إطار النظريات والادبيات والدراسات الاقتصادية والمالية لاختبار فرضية البحث باستخدام أنموذج ARDL الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية، بتحليل العلاقة بين مؤشرات الهيمنة المالية والانفاق على التعليم في العراق للمدة (2004 -2022) وتم استخدام البيانات الربع السنوية للمدة (2004 -2022) بهدف تحليل وقياس العلاقة بين مؤشرات الهيمنة المالية (النفقات العامة – الموازنة العامة-الدين العام) كمتغيرات مستقلة وبين مؤشر الانفاق على التعليم كمتغير تابع وذلك من خلال استخدام البرنامج الاحصائي Eviews10، وأظهرت نتائج اثبات الفرضية التي على اساسها بني البحث والتي من خلالها أشارت الى وجود علاقة غير متوازنة بين مؤشرات الهيمنة المالية (النفقات العامة- الموازنة العامة – الدين العام) والانفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004 -2022)، وختم البحث بمجموعة توصيات أهمها زيادة الانفاق على التعليم بمختلف مستوياته وانواعه من خلال توفير مستلزمات التعليمية والتقنيات العلمية المتطورة التي تحتاجها المؤسسة التعليمة اضافة الى زيادة في اعداد كوادر العلمية والتي تسهم في زيادة الانتاج والانتاجية مما تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وذلك لاعتباره قطاع مؤثر يوفر ايدي عاملة كفؤة وماهرة التي من خلالها تحقق التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة المالية، الإنفاق على التعليم، النفقات العامة، العراق.

المقدمة:

تُعد مؤشرات الهيمنة المالية من الادوات الاساسية التي تعكس مدى تأثير القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مختلف جوانب الحياة ، تتنوع مؤشرات الهيمنة لتشمل جوانب مثل السياسات الحكومية او ضغوطات الاجتماعية كلها تلعب دورا مهما وحاسما في كيفية تخصيص الموارد المالية للتعليم، حيث عندما تكون هناك هيمنة قوية لبعض الفئات او القوى فقد يتم توجيه الانفاق نحو مجالات معينة مما يؤدي الى تفاوت في جودة التعليم وتوفير الفرص، حيث عند ادارة هذه الموارد بشكل فعال يمكن ان تحدث تحسينات في جودة الحياة حيث تعزز من مستوى التعليمي ورفع مستواه اما في حالة العكس اذا كان هناك فساد او سوء أدارة فأن ذلك يؤدي الى تدني مستويات التعليم مما يعيق تحقيق التنمية البشرية الذي يعتبر قطاع التعليم من أهم قطاعات التي تحققها.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1251-1262
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.62

مشكلة البحث:

العديد من البحوث والدراسات العلمية تناولت موضوع الهيمنة المالية الحكومية في العراق وانعكاسها على مؤشرات التنمية البشرية أهما الانفاق على التعليم خلال مدة البحث وقد قامت بتقديم وجهات نظر مختلفة في تحديد نوع وطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (النفقات العامة – الموازنة العامة –الدين العام) والمتغير التابع (الانفاق على التعليم) اذ تشير بعض الدراسات الى ان الهيمنة المالية أثرت بشكل ايجابي على الانفاق على التعليم ودراسات أخرى تفيد بأن مؤشرات الهيمنة المالية أثرت بشكل سلبي على الانفاق على التعليم ومع اختلاف وجهات النظر هذا الجانب فان العلاقة يشوبها نوعا من عدم الوضوح وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث كالاتي :((**الى أي مدى يمكن أن تساهم مؤشرات الهيمنة المالية الحكومية في تأثير في الانفاق على التعليم في العراق خلال مدة البحث**)).

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في بيان أثر مؤشرات الهيمنة المالية في الانفاق على التعليم في العراق خلال مدة البحث .

هدف البحث:

يهدف البحث الى قياس أثر مؤشرات الهيمنة المالية (النفقات العامة –الموازنة العامة –الدين العام) والانفاق على التعليم في العراق خلال مدة البحث باستخدام أنموذج (ARDL).

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث ان هناك علاقة غير متوازنة بين مؤشرات الهيمنة المالية (النفقات العامة –الموازنة العامة –الدين العام) والانفاق على التعليم في العراق وتنشق من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ايجابية بين النفقات العامة والانفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
2. هناك علاقة سلبية بين الموازنة العامة والانفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.
3. هناك علاقة ايجابية بين مؤشرات الهيمنة المالية والدين العام في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

حدود البحث:

الحدود المكانية الاقتصاد العراقي.
الحدود الزمانية (2004- 2022).

هيكلية البحث:

قُسم البحث الى محورين اذ تضمن المحور الاول: الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشرات الهيمنة المالية والانفاق على التعليم، أما المحور الثاني: قياس أثر مؤشرات الهيمنة المالية على الانفاق على التعليم خلال المدة (2004 -2022).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1251-1262
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.62

الدراسات السابقة:

1- دراسة (الزهيري ومراد،2023) (سياسة الانفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق)، هدفت الدراسة الى تحليل النفاق العام على التعليم وبيان خصائصه وطبيعته اضافة الى تحليل واقع قطاع التعليم في العراق وان اهم ما توصل اليه البحث هو تراجع المستمر لمؤشرات نوعية التعليم في مراحله الاساسية وذلك بسبب نمو الطلاب بمعدل يفوق معدل المؤسسات التعليمية وهيئاتها واهم ما وصى به البحث هو التحسين وتطوير المستمر لمؤشرات نوعية التعليم وذلك من خلال زيادة الكوادر والمؤسسات والهيئات التعليمية بما يلائم الزيادة في عدد الطلاب.

2- دراسة (محمد،2018) (اثر الهيمنة المالية على استقلالية البنك المركزي والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003)، تهدف هذه الدراسة الى تحليل مفهوم الهيمنة المالية وما هو تأثيرها على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية وتحليل السياسات بشكل خاص في العراق واكد الجانب القياسي ان السياسة النقدية فاعليتها مقيدة بسبب هذه الظاهرة اما السياسة المالية فاعليتها تلعب دورا لتأثير على معدلات الناتج المحلي الاجمالي ومزاد العملة وسعر الفائدة أهم توصيات الدراسة هو التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتكون لها مساهمة في تقليل الاثار التضخمية لسياسة النقدية.

الاضافة العلمية:

يمتاز البحث الحالي عن البحوث السابقة سواء كانت محلية او عربية او اجنبية انه تناول موضوع مؤشرات الهيمنة المالية الحكومية ومدى تأثيرها على الانفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي خلال مدة المدروسة ومدى اختلافه يكمن من خلال عدة جوانب منها مجتمع الدراسة هو الاقتصاد العراقي فضلا عن حداثة الحدود الزمانية وطبيعة البيانات ونوعية المتغيرات الاقتصادية الكلية وان المحور الاساسي في هذا البحث هو محاولة الربط بين مؤشرات الهيمنة المالية وانعكاس فاعليتها على الانفاق على التعليم في الاقتصاد العراقي ويعد هذا البحث استكمالا للدراسات والبحوث السابقة التي تناولت نفس الموضوع على ان يعد هذا العمل مصدرا من المصادر الحديثة التي تناولت موضوع البحث بهدف رفد المكتبات العلمية بمصدر علمي يلبي الطموح لكي يكون مرجع رصين يعتمد في الدراسات العليا من قبل الطلبة الباحثين في هذا الموضوع.

الإطار النظري

المحور الأول: مؤشرات الهيمنة المالية والانفاق على التعليم

أولًا: مفهوم مؤشرات الهيمنة المالية:

1- النفقات العامة:

هي مبالغ نقدية اقرت بها السلطات التشريعية ليقوم بها شخص بإنفاقها بصورة عامة لتوفير السلع والخدمات عامة من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية (اللوزي،2000: 89).

2- الموازنة العامة:

هي الخطة المالية التي تعمل الحكومة من خلالها لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لفترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وهذه الموازنة يتم تمويلها من مختلف الايرادات المتاحة للحكومة وذلك من أجل تلبية متطلبات الانفاق وتهدف ايضا الى تطوير البنية التحتية وتعزيز مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية (مبروك ,2015: 23).

3-الدين العام:

يمثل الدين العام قيمة ما يتم اقتراضه من الهيئات العامة في الدولة أو الحكومة من الغير على مستويات مختلفة سواء مستوى المحلي أو مستوى الدولي وذلك لعدم توفر الموارد المالية الكافية والدين العام لا يعتبر مشكلة الا في حالة تجاوز حد معين يحدد وفق الضوابط الدولية ويعتبر

الدين العام احد الايرادات المالية التي تلجأ اليها الدول سواء كانت من بلدان نامية أو دول متقدمة من أجل تغطية نفقات سواء كانت نفقات تشغيلية او نفقات استثمارية عندما تعجز الايرادات العامة من تغطية النفقات العامة وبالتالي ينتج زيادة مديونية الحكومة التي تمثل عبئا تتحملها الاجيال القادمة في المستقبل (اسماعيل وهذال،2018: 22).

ثانيًا: الانفاق على التعليم:

هو مجموع من المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة من أجمالي الناتج المحلي الاجمالي او كنسبة من الموازنة العامة لدولة من أجل تحقيق التوازن الاجتماعي وذلك لتوفير الفرص التعليمية لكل افراد المجتمع فتقوم الدولة بتولي كافة النفقات المتمثلة بالمستلزمات والخدمات التعليمية (داود،2018: 342).

والانفاق على التعليم يعد من أهم الركائز الاساسية التي تسهم في تطوير المهارات والامكانات البشرية، كما ان التعليم يسهم في تحسين وتطوير القوى العاملة الذي يسهم في رفع الناتج، والانفاق على التعليم له أثار واضحة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب الدور الكبير الذي يقدمه الشخص المتعلم عند مقارنته مع الشخص غير المتعلم للعملية التنمية الاقتصادية ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية. (عبدالسلام، 2006: 238).

ثالثا: الاثار النقدية المترتبة لمؤشرات الهيمنة المالية

بما أن الهيمنة المالية هي تعبر عن سيطرة السياسة المالية على قرارات السياسة النقدية ومن هذا المنطلق سوف يتم التطرق على الاثار التي تتركها أدوات السياسة المالية على المتغيرات النقدية (كالتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف وميزان المدفوعات والناتج المحلي الاجمالي).

1- **التضخم**: جميع المدارس الاقتصادية أكدت على ان السياسة المالية هي مجموعة الاجراءات التي تقوم بها الحكومة من خلال استعمال ادواتها (الايرادات والنفقات والقروض) من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي التوزيع العادل لدخول والثروات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الدول النامية يكون جهازها الانتاجي غير كفوء وغير مرن أيضا لعدم قدرته على استغلال موارده الانتاجية وتمتاز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الاستثمار وتتميز هذه الدول ايضا بارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة نتيجة لكثرة الاعفاءات والتهرب الضريبي وارتفاع نسبة الديون الداخلية والخارجية وعدم ترشيد الانفاق العام الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع في المستوى العام بالأسعار (التضخم) وعليه فأن أثر الهيمنة المالية على التضخم يكون أثر سلبي لأن الهيمنة المالية ترفع من معدلات التضخم الاقتصادي بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع الاسعار (الدوسكي والوائلي، 2011 :103).

2- سعر الفائدة: يعد من المؤشرات الاقتصادية التي تراقب على نطاق واسع من رجال الاعمال لأنها تؤثر على قراراتهم من حيث كيفية اختيار البديل الافضل لاستخدام اموالهم في مجالات الاستثمار والادخار المختلفة ، فضلا على ان زيادة عجز الموازنة من اهم اثارها هو ارتفاع معدل الفائدة، فاللجوء الى ادوات الدين المحلي وما تتضمنه من السندات واذونات الخزينة من اجل سد العجز في الموازنة العامة يحتاج الى توفر شروط من اجل نجاحها وفعاليتها ولعل اهمها توفر معدل فائدة حقيقي ومرتفع نسبيا والثقة في الحكومة بالإضافة الى توفر سوق للأوراق المالية نشطة وتعتمد البلدان المتقدمة على تلك السياسة لسد العجز في موازنتها لان تأثيرها على عرض النقد محدود وعلى مستوى العام للأسعار وبالتالي ليس لها اثر تضخمي، لكن في البلدان النامية التي تلجأ الى هذه الطريقة لسد العجز ستواجه مشكلة سلبية معدل الفائدة الحقيقي وارتفاع معدل التضخم ولحل هذه المشكلة تقوم الدول النامية برفع معدل الفائدة الاسمي اذ تلاحظ زيادة ملحوظة واعفاء فوائد الدين العام من الضرائب على الدخل وذلك من اجل تعويض الخسائر الممكنة من ارتفاع مستوى العام للأسعار (نصيرة،27:2016).

3- ميزان المدفوعات: يقترح المنهج الكنزي وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وهذا يسمى ب(بتوأمة العجزين) في حين أن المتغير الخارجي هو عجز الموازنة وان اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة زيادة الانفاق الحكومي وبارتفاع مستوى الانفاق الحكومي وانخفاض الادخار القومي وترتفع سعر الفائدة بانخفاض المدخرات في نظام سعر صرف مرن ، سيرفع من طلب الاجانب على العملة المحلية وهذا بدوره سوف يحسن سعر الصرف العملة امام العملات الاجنبية وبالتالي تقل الصادرات وتزداد الاستيرادات وهذا يؤدي الى فائض في الميزان التجاري (نصيرة، 2016 : 82).كما ان ارتفاع الدين العام الخارجي الى حصول عجز بالميزان التجاري وهذا يؤدي الى خلق اختلالات في ميزان المدفوعات الدولة .(العضايلة والعمرو، 2015 : 517).

4- سعر الصرف: ان الموازنة العامة بمختلف بنودها لها علاقة بالتغيرات التي تحدث في اسعار صرف العملات، ويمكن تسليط الضوء على اثار تلك الحالات على الموازنة العامة سواء بالفائض او العجز وكالاتي :

أ – في حالة ارتفاع اسعار الصرف: اي عندما يرتفع سعر صرف سيؤدي الى انخفاض في قيمة العملة المحلية يرافقه انخفاض بالأسعار وبالتالي اثقال كاهل الموازنة العامة ثم زيادة في العجز وهنا سوف يلاحظ الاثر السلبي للهيمنة المالية في حالة ارتفاع سعر الصرف.

ب- في حالة انخفاض اسعار الصرف: اي عند انخفاض سعر الصرف سيؤدي الى ارتفاع قيمة العملة المحلية وارتفاع بالأسعار وبالتالي انخفاض العبء على الموازنة ثم انخفاض العجز في الموازنة فيكون الاثر الهيمنة المالية إيجابي في هذه الحالة. (باداوة يي واسماعيل، 2015 : 240).

5- الناتج المحلي الاجمالي: إن ادوات السياسة المالية لها اثارا على الناتج المحلي الاجمالي فانخفاض مقدار العجز في الموازنة العامة سيؤدي الى تحقيق معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الاجمالي والعكس في حالة الارتفاع لعجز الموازنة سيؤدي الى انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى ذلك حجم الدين العام له تأثير في الناتج المحلي الاجمالي بشكل سلبي وايجابي فاذا ارتفعت نسبة الدين العام فوق (60%)هذا يعني ان الاقتصاد سيواجه مخاطر جمة وبالذات اذا كان استخدام الدين لأغراض استهلاكية غير انتاجية وبالتالي سيؤدي الى انخفاض في الناتج المحلي والعكس صحيح، كما ان ارتفاع النفقات العامة يؤدي الى ارتفاع متزايد في الناتج المحلي الاجمالي في حالة توفر جهاز انتاجي مرن والعكس صحيح (العضايلة والعمرو،2015)، لذلك يكون أثر الهيمنة المالية سلبي في البلدان وخاصة البلدان النامية كونها لا تمتلك جهاز إنتاجي مرن تستطيع من خلاله مواجهة الزيادة التي تحصل في الطلب الكلي.

المحور الثاني: أثر قياس مؤشرات الهيمنة المالية على الانفاق على التعليم في العراق للمدة (2004-2022)

3-2-1: توصيف متغيرات الدراسة:

لتحقيق اهداف فرضيات الدراسة واختبارها، تم تحديد المتغيرات المستقرة متغيرات الهيمنة المالية (الانفاق العام والدين العام والعجز والبطالة) ومتغيرات التنمية البشرية (الانفاق على التعليم) وكما في الجدول التالي:

الجدول(1) متغيرات الدراسة

الرمز	الدلالة	التوصيف
LOG_SP	الانفاق العام	مستقل
LOG_PD	حجم الدين العام	مستقل
LOG_SE	العجز والفائض	مستقل
LOG_SD	الانفاق على التعليم	تابع

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2):1251-1262
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.62

وبناء على الإطار النظري للدراسة فانة يجب اختبار العلاقة التالية:

$$y1 = a + \beta 1X1 + \beta 2X2 + \beta 3X3$$

حيث يمثل (Y) المتغير التابع ويمثل (X) المتغير المستقل

تحليل نتائج تقدير العلاقة بين مؤشرات الهيمنة المالية والانفاق على التعليم التقدير الاولي لنموذج ARDL

يظهر الجدول (2) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات الهيمنة المالية والانفاق على التعليم، وكما يلي:

الجدول (2) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL بين متغيرات الهيمنة المالية والانفاق على التعليم

Dependent Variable :LOG-SD				
Method: ARDL				
Selected Model: ARDL(3,1,1,1)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
LOG_SD(-1)	**1.297408**	**0.115139**	**11.2615**	**0.0000**
LOG_SD(-2)	**-0.280891**	**0.194967**	**-1.44009**	**0.1557**
LOG_SD(-3)	**-0.229380**	**0.112913**	**-2.03146**	**0.0473**
LOG_SP	**-3.048217**	**0.827262**	**-3.68406**	**0.0005**
LOG_SP(-1)	**4.185198**	**0.848970**	**4.929738**	**0.0000**
LOG_PD	**-2.394969**	**1.254181**	**-1.90988**	**0.0617**
LOG_PD(-1)	**2.913368**	**1.216248**	**2.395373**	**0.0202**
LOG_SE	**4.249826**	**1.553823**	**2.735078**	**0.0085**
LOG_SE(-1)	**-4.728335**	**1.598322**	**-2.95812**	**0.0046**
C	**-19.22223**	**7.477322**	**-2.57037**	**0.0131**
R-squared	**0.942848**	**Mean dependent var**		**15.67765**
Adjusted R-squared	**0.932956**	**S.D. dependent var**		**1.230179**
S.E. of regression	**0.318529**	**Akaike info criterion**		**0.696481**
Sum squared resid	**5.275942**	**Schwarz criterion**		**1.039567**
Log likelihood	**-11.59090**	**Hannan-Quinn criter.**		**0.831185**
Durbin-Watson sta	**1.797**			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10.

تظهر نتائج الجدول (2)، والشكل (1) أن نموذج ARDL الملائم هو(3,1,1,1) لقياس العلاقة بين الهيمنة المالية و الانفاق على التعليم خلال تقدير نموذج نلاحظ ان قيمية (R) بلغت 94% هذا يعني ان المتغير المستقل يقسر التغير الحاصل بالمتغير التابع بقيمة 94% وان 6% هي تعود الى عوامل خارج النموذج الى جانب خلو النموذج من مشكلة الارتباط لان قيمة ديبرن واتسون (DW) هي (1.797)، هذا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط.

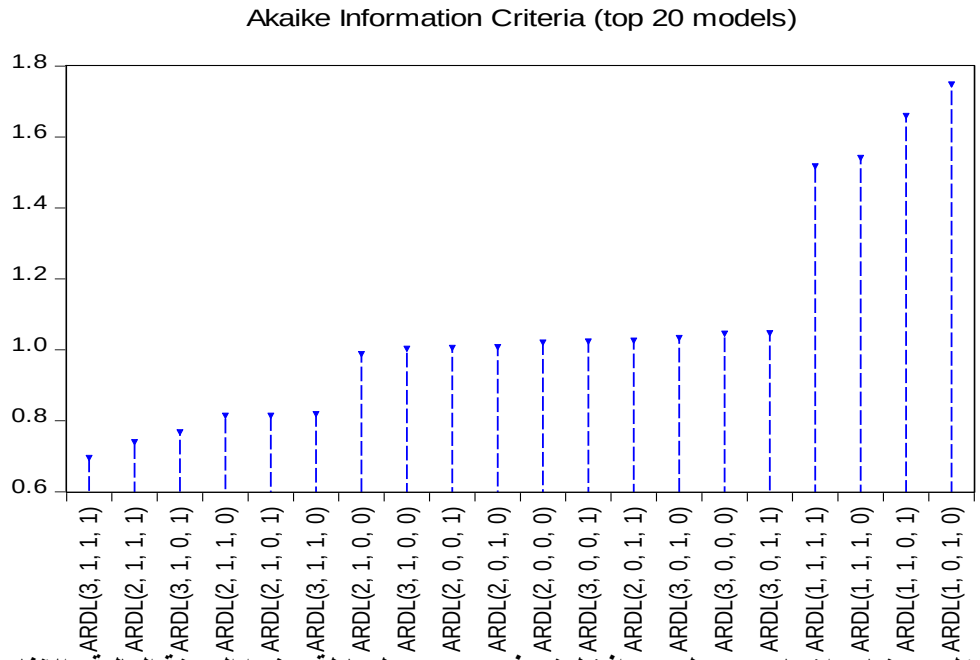

الشكل (1) نتائج اختبار AIC لتحديد افضل نموذج ARDL لمعادلة متغيرا الهيمنة المالية والانفاق على التعليم

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10.

1 - نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

يظهر الجدول (3) نتائج اختبارات بين متغيرات الهيمنة المالية والانفاق على التعليم:

جدول (3) نتائج اختبار الحدود بين متغيرات الهيمنة المالية والانفاق على التعليم

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.401870	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10.

يتبين من خلال الجدول (3) أن قيمة إحصاءة (F) المحتسبة F-statistic كانت (3.0) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات محل البحث، وتقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود علاقة تكامل
مشترك بين المتغيرات في الإنموذج المستخدم للمدة (2004- 2020) في الاقتصاد العراقي, اي وجود علاقة توازية طويلة الاجل بين الهيمنة المالية ومتوسط دخل الفرد.

نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الاجل والقصيرة الاجل:

يظهر الجدول(4) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الاجل وفق نموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات الهيمنة المالية و الانفاق على التعليم وكما يلي:

جدول (4) تقدير الاستجابة الطويلة والقصيرة الاجل للعلاقة بين متغيرات الهيمنة المالية والانفاق على التعليم

ECM Regression				
`	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_SD(-1))	0.510271	0.097329	5.242727	0.0000
D(LOG_SD(-2))	0.229380	0.107985	2.124196	0.0384
D(LOG_SP)	-3.048217	0.762377	-3.99306	0.0002
D(LOG_PD)	-2.394969	1.007434	-2.37727	0.0212
D(LOG_SE)	4.249826	0.915693	4.641106	0.0000
CointEq(-1)*	-0.212863	0.033717	-6.31178	0.0000
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LOG_SP	5.341386	1.978054	2.700323	0.0093
LOG_PD	2.435368	1.112849	2.188407	0.0332
LOG_SE	-2.247972	1.049307	-2.14340	0.0369
C	-90.30350	38.90718	-2.32098	0.0242

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10.

من نتائج جدول (4) نجد الاتي:

تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من متغيرات الهيمنة المالية و الانفاق على التعليم في العراق خلال المدة (2004-2022)، لان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى اقل من (1%)، اذ تشير المعلمة العودة إلى التوزان خلال (0.212-) من الزمن.

SP (الإنفاق العام): يشير إلى وجود علاقة طردية بين LOG_SP و LOG_SD ذات دلالة احصائية معنوية بنسبة اقل من 1% اي ان زيادة الإنفاق العام تؤدي الى زيادة الانفاق على التعليم خلال مدة الدراسة (2004-2020)، والسبب زيادة الإنفاق العام قد تساهم في زيادة الموارد المخصصة للتعليم، مما يعزز من الإنفاق على.

PD (حجم الدين العام) يشير إلى وجود علاقة طردية بين LOG_PD وLOG_SD ذات دلالة احصائية معنوية بنسبة اقل من 5% اي ان زيادة حجم الدين العام تؤدي الى زيادة الانفاق على التعليم مدة الدراسة (2004-2020), الدين العام يمكن استخدامه لتمويل الاستثمارات في التعليم، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التعليم.

SE (العجز والفائض): يشير إلى وجود العكسية بين LOG_SE وLOG_ SD ذات دلالة احصائية معنوية بنسبة اقل من 5% بزيادة العجز أو الفائض يؤدي انخفاض الانفاق على التعليم مدة الدراسة (2004-2020), والسبب يرجع الى العجز المالي الكبير قد يؤدي إلى تقليل المخصصات المالية للتعليم، مما يقلل من الإنفاق على التعليم.

التحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين

يظهر الجدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين متغيرات الهيمنة المالية و الانفاق على التعليم.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1251-1262
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.62

جدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين بين متغيرات الهيمنة المالية و الانفاق على التعليم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.042773	Prob. F(1,51)	0.1590
Obs*R-squared	2.387732	Prob. Chi-Square(1)	0.1223
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.409391	Prob. F(11,39)	0.2076
Obs*R-squared	14.50680	Prob. Chi-Square(11)	0.2062

المصدر: مخرجات البرنامج EviewS 10.

كما يظهر من الجدول (5) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين. لان قيم الاختبارات المحسوبة تظهر عدم امكانية رفض فرضية العدم.

التحقق من صلاحية النموذج - نتائج اختبار: CUSUM

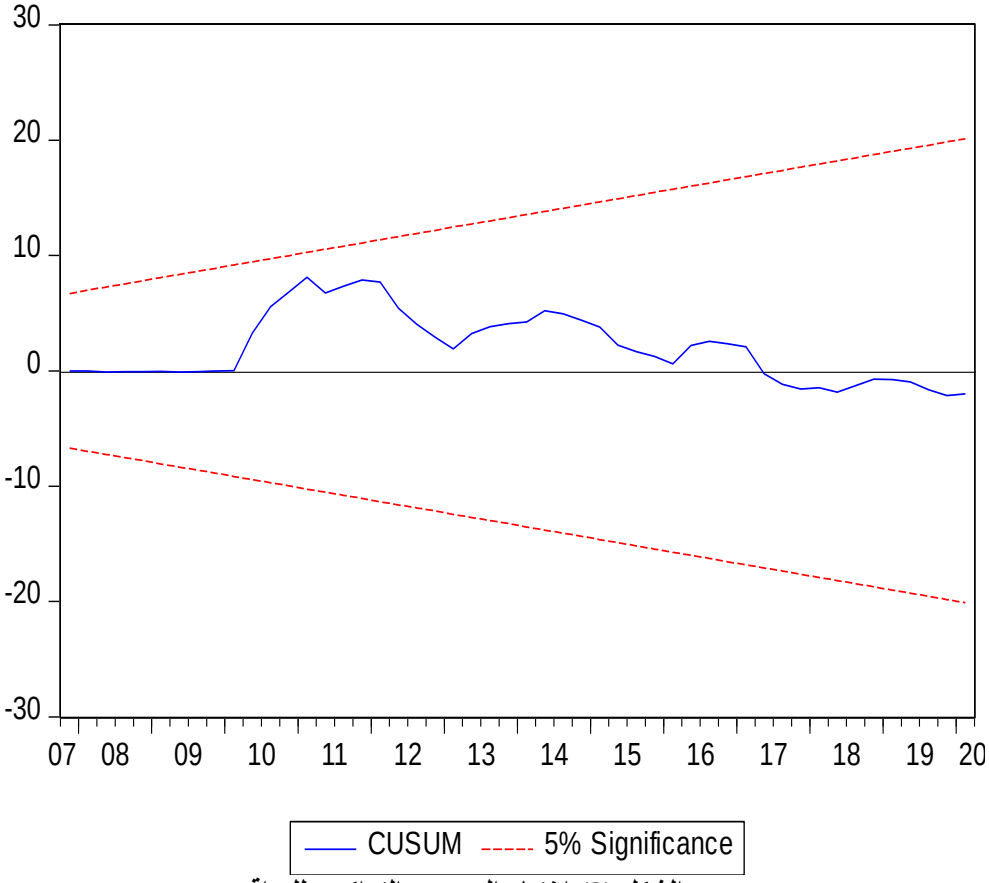

الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي للبواقي

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10.

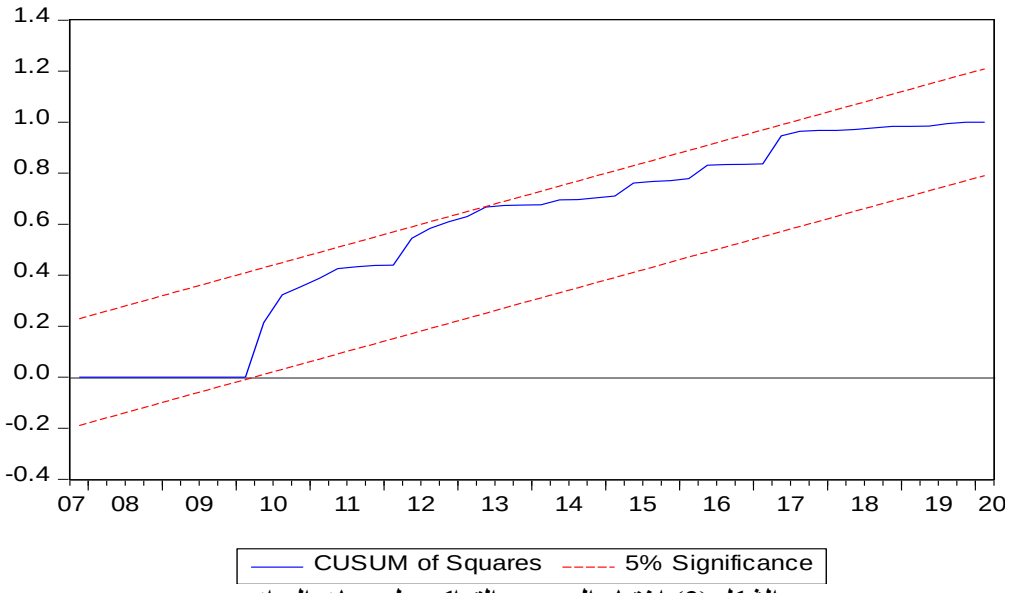

الشكل (3) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواق

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews 10.

يوضح شكلي (2)(3) المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدر(CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي نفس النموذج (CUSUM SQ) على الترتيب ويشير وقوع منحنى الرسم البياني للبواقي المقدرة في كلا الشكلين بين الحدين الأدنى والأقصى بأن هناك أتساق بين معلمات الأجل القصير والأجل الطويل وهو ما يسمى بالاستقرار الهيكلي لمتغيرات الدراسة فيما بين الأجل القصير والطويل.

الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج الاستجابة طويلة الاجل ان علاقة بين النفقات العامة والانفاق على التعليم علاقة طردية بزيادة النفقات العامة تؤدي الى زيادة الانفاق على التعليم خلال مدة الدراسة (2004-2022) وزيادة الانفاق قد تساهم في زيادة الموارد المخصصة للتعليم
2. علاقة بين حجم الدين العام والانفاق على التعليم حسب نتائج تحليل القياسي علاقة طردية خلال مدة الدراسة (2004-2022) وذلك عند استخدام الدين العام لتمويل الاستثمارات في التعليم مما يؤدي الى زيادة الانفاق على التعليم.
3. تشير النتائج الى وجود علاقة عكسية بين الانفاق على التعليم والموازنة العامة (عجز وفائض) خلال مدة الدراسة والسبب يعود الى العجز المالي الكبير الذي يؤدي الى تقليل المخصصات المالية للتعليم، مما يقلل الانفاق على التعليم.

التوصيات:

1. يجب ان تعمل الحكومة على تنويع الايرادات للموازنة العامة المباشرة او غير مباشرة كالرسوم والضرائب وغيرها لتجنب العجز في الموازنة العامة والتي تنعكس بصورة سلبية على مؤشرات الهيمنة المالية.

2. يجب تصحيح هيكل الموازنة العامة وذلك من خلال تبني سياسة مالية منضبطة عن طريق ترشيد الانفاق العام غير الضروري كونه السبب الرئيسي في زيادة النفقات الظاهرية والتي تنعكس على مجمل الدين العام.
3. زيادة الانفاق على التعليم بمختلف مستوياته وانواعه من خلال توفير مستلزمات التعليمية والتقنيات العلمية المتطورة التي تحتاجها المؤسسة التعليمة اضافة الى زيادة في اعداد كوادر العلمية والتي تسهم في زيادة الانتاج والانتاجية مما تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وذلك لاعتباره قطاع مؤثر يوفر ايدي عاملة كفؤة وماهرة التي من خلالها تحقق التنمية البشرية
4. من الضروري تحقيق فائض في الموازنة العامة وتوجيه الى تسديد نسبة من الدين العام فضلا ترشيد الانفاق العام وخفض معدلاته عن معدلات الايرادات من اجل تخفيض العجز الكلي في الموازنة.
5. دعم للقطاعات الاقتصادية غير النفطية بشكل عام كقطاع الصناعة وقطاع الزراعة من خلال توجيه الموازنة العامة نفقاتها التشغيلية والاستثمارية في دعم القطاعات من اجل زيادة الناتج المحلي الاجمالي والذي بدوره يؤدي الى انخفاض على الدين العام بشقيه الدين الداخلي والخارجي .

المصادر:

1- اسماعيل، ميثم العيبي وهذال، احمد حامد (2018)، **"تحليل الدين العام وتأثيره على تخفيض كلفة الدين**
2- باداوة يي، سردار عثمان واسماعيل، هيوا عثمان (2015)، **تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الاجنبي في الموازنة العامة اقليم كردستان العراق للمدة(1997-2013)**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 7، العدد 13.
3- جمهورية العراقي , البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث الموقع الاحصائي , **النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة (2004 -2022)**.
4- داود، علي عدنان (2018)، **أثر الانفاق على التعليم في تحقيق التنمية البشرية** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (42).
5- الدوسكي، ازاد محمد حسين والوائلي، سمير فخري (2011)، **أثر السياسة المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراق للمدة (2003-2010) تحليل وقياس** ، جامعة تكريت ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 7، العدد 23.
6- عبدالسلام، مصطفى (2016)، **تطوير المناهج تلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات التنمية** ، من بحوث جامعة المنصورة ، مصر.
7- العضايلة، راضي محمد والعمرو، حسن عبدالرحمن (2015)، **هيكل الدين العام في الاردن وتأثيره على النمو الاقتصادي (1980-2012)** ، مجلة العلوم الادارية مجلد 42، العدد2.
8- مبروك، نزيه عبد المقصود محمد (2015)، **شفافية الموازنة العامة للدولة واهميتها والية تعزيزها، كلية الشريعة والقانون بطنطا** , العدد 30 , جزء3.
9- محمد، حياة جمعة (2018)، اثر الهيمنة المالية على استقلالية البنك المركزي والنمو الاقتصادي في العراق بعد 2003، اطروحة دكتوراه، جامعة واسط.
10- نصيرة، شاويش (2016)، **العلاقة بين عجز الموازنة وميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر (2000-2016)**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد حيض، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
11- وزارة المالية، **دائرة الدين العام** , قسم الدين الخارجي للمدة (2004-2022).